

## التقد العقلي لمثون السنة عند المحدثين

*The logical criticism of the texts of Sunnah by traditionalists*نورة محمد زواي<sup>1</sup>**Abstract**

*The critique scholars of ilm e rijal intend from their search and criticism upon the narrators of hadith to ensure actual and accurate status of their memory capability (ضبط) and piety/honesty level (عدالة), so they can issue ruling on their transmitted narratives whether they are authentic or not.*

*To complete this procedure, they used a number of methods. One of them and most famous is the logical criticism of the text of hadith. It does not mean that logic is the super standard or the basic criterion for the acceptance of shariah, but it does prove that whatever has been approved by shariah can't be contradictory to the logic away from personal desires and temptations. Whenever a hadith attributed to the Holy Prophet contains such stuff which contradicts to the logic, it indicates that this hadith needs more verifications for its acceptance.*

*What must be emphasized here is that the logical criticism for the text of hadith does not mean to refuse what was acceptable from hadith without any reason and bothering to probe its authenticity, or reject what belongs to the unseen facts (أخبار الغيب) from narratives, but it intends to disapprove those narrative which oppose the logic clearly as remain there no way to find any reconciliation or solution about it.*

*The Holy Prophet's companion's argument among each other about hadith also reflects that they have considered logical criticism a valid source to probe a hadith like Ibn eAbbas and Aysha (رضي الله عنهما). That's why we see lot of traditionalist they do not accept what clearly opposes the logic from narratives just like imam Shuba.*

*According to the above mentioned, we can state that the logical criticism of the texts was being considered and applied by traditionalist in their criticism upon narratives, not what is said by their opponents and who followed them to adapt assumptions blindly. There is detailed discussion in this article about this issue.*

**Keywords:** traditionalists, criticism, narrative

<sup>1</sup> أ.م / بقسم الحديث وعلومه - الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد.

### تمهيد:

إنّ هدف الأئمة النقاد من البحث عن أحوال الرواة هو الحكم على حديثهم، وتحقيقاً لهذه الغاية، قد سلكوا عدة سبل قد يُتوصل بها إلى حال الراوي. أحدها النقد العقلي لمثن الحديث، وليس معنى هذا أن العقل مقياس لقبول الشرع أو رده، ولكن معناه هو بيان أن ما ثبت في الشرع لا يتعارض مع العقل البعيد عن الشهوات والأهواء الشخصية، فإذا نسبت أخبار إلى النبي ﷺ، وتضمنت ما يرفضه العقل فإن ذلك مدعاة للتثبت فيها، وما يجب التأكيد عليه أنّ التقد العقلي لمثن الحديث، لا يعني ردّ الأحاديث التي يمكن حملها على وجه من الأوجه الممكنة، كما لا يعني ردّا للغيبيات التي لا مجال للعقل فيها، وإنما المراد هنا الحديث المخالف للعقل مخالفة واضحة، ولم يمكن تأويله تأويلاً مقبولاً، وتوضيح هذه المسألة في المطالب التالية:

### المطلب الأول: العقل لغة واصطلاحاً

أولاً: العقل لغة: لكلمة العقل في اللغة العربية معان عديدة، منها:

- 1- الحابس: قال ابن فارس: عقل: العين والقاف واللام أصل واحد منقاس مطرد، يدلّ عظمه على حُبسة في الشيء أو ما يقارب الحُبسة. من ذلك العقل، وهو الحابس عن ذميم القول والفعل - نقيض الجهل: قال الخليل: العقل: نقيض الجهل. يقال عقل يعقل عقلاً، إذا عرف ما كان يجمله قبل، أو انزجر عما كان يفعله. وجمعه عقول. ورجل عاقل وقوم عقلاء. وعاقلون ورجل عقول، إذا كان حسن الفهم وافر العقل<sup>1</sup>.
- 3- الحجر: قيل العقل الحجر والنهي ضد الحمق والجمع عقول..... وعقل فهو عاقل وعقول من قوم عقلاء... رجل عاقل وهو الجامع لأمره ورأيه، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل العاقل الذي يجس نفسه ويردّها عن هواها<sup>2</sup>.
- 4- التثبّت: والعقل التثبّت في الأمور والعقل القلب، والقلب العقل، وسمي العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، أي يجبسه...<sup>3</sup>.
- 5- الديّة: وقيل:.... العقل: الديّة ..<sup>4</sup>.

### ثانياً: العقل اصطلاحاً:

عرّفه السيد الشريف الجرجاني - رحمه الله - بأنّه جوهر مجرد يدرك حقائق الأشياء والغائبات بالوسائط، ويدرك المحسوسات بالمشاهدة، وهو محلّ الرأس أو القلب على خلاف في ذلك<sup>5</sup>.

### العقل عند علماء الإسلام:

تعدّدت أقوال العلماء المسلمين في تعريف العقل إلى درجة يتعذر معها الإتيان بمفهوم موحد لهذه الكلمة، لذلك سأكتفي بما ذكره الأستاذ نعيم ياسين<sup>6</sup> حيث لخصّ هذه المفاهيم فجعلها في ثلاثة أقوال:

### القول الأول:

ذهب جمهور الفلاسفة المسلمين إلى أنّ العقل اسم لـ (جوهر غير جسماني يدرك المعقولات دون المحسوسات، والكليات دون الجزئيات).

**القول الثاني:**

ذهب جمهور المتكلمين وفريق من علماء الأصول إلى أنّ العقل عرض من الأعراض، وليس جوهرًا مستقلاً، وأنّه العلم، وليس شيئاً آخر".

**القول الثالث:**

ذهب كثير من الأصوليين، وعلماء الكلام، والفقهاء ومنهم: أحمد بن حنبل، والحارث المحاسبي، وابن تيمية، وابن القيم، وأبو حامد الغزالي إلى أنّ العقل عرض من أعراض النفس الإنسانية، ولكنه ليس هو العلم، لأنّ العلم إنما ينشأ عنه<sup>7</sup>، وهذا القول هو أرجح الأقوال.

**المطلب الثاني: علاقة العقل بالنص الشرعي**

أصل علاقة العقل بالنص الشرعي يرجع إلى الغاية من خلق الإنسان، وهي تحقيق العبودية لله عزّ وجل لقول تعالى: " وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ " <sup>8</sup>، ولن يتحقق ذلك إلا بالتزام هديه سبحانه وتعالى، وتنفيذ أوامره من قبل العقلاء، فالعقل شرط في التكليف، فلا يكلف إلا العاقل، وقد سمّاه الشاطبي (مورد التكليف)<sup>9</sup>.

قال ابن تيمية: يأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وليس ذلك مخالفاً للعقل الصريح، فإنّ ما خالف العقل الصريح فهو باطل، وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس أو يفهمون منها معنى باطلاً فالأفة منهم لا من الكتاب والسنة فإنّ الله تعالى قال: { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } <sup>10</sup>.

وقال: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة، شبهات فاسدة، يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموفق للشرع"<sup>11</sup>.

فقد اتفق العلماء كافة، على عدم وجود تعارض بين الحكم الشرعي والعقل إذا كانا قطعيين، قال الشاطبي: الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول"<sup>12</sup>.

وقال الإمام الغزالي: "ودليل العقل لا يجوز أن يقابل النطق الصريح من الشارع، لأنّ الأدلة لا تتعارض"<sup>13</sup>. وقال ابن تيمية: "فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما: سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقلياً، والآخر سمعياً، وهذا متفق عليه بين العقلاء.... وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعياً دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعى أو العقلي، فإنّ الظن لا يرفع اليقين، وأما إن كانا جميعاً ظنيين: فإنه يصار إلى طلي ترجيح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو المقدم، سواء كان سمعياً أو عقلياً"<sup>14</sup>.

وعلى هذا يمكن تلخيص علاقة العقل مع النص الشرعي كما يلي:

1- إذا كان الدليل العقلي قطعياً والنقلي ظنياً، فيقدم الدليل العقلي هنا على الظني؛ لأنّ القطعي حجّة من أيّ طريق كان.

2- إذا كان الدليل النقلي قطعياً والعقلي ظنياً، فيقدم النقلي على العقلي.

3- إذا كان كلا الدليلين ظنيًا، يقدم الرّاجح منهما كما تقدم من قول ابن تيمية.

إنّ المراد من العقل في هذه القضية، هو العقل الموضوعي المجرد كما خلقه الله عزّ وجل قبل أن يخضع للمؤثرات السلبية<sup>15</sup> لأنّ العقول الشخصية التي انطوت عليها نفوس خضعت لتلك المؤثرات السلبية، لا تصلح للتعامل مع التصوّص الشرعية وتفسيرها، وبيان حقائقها<sup>16</sup>.

**المطلب الثالث : أصالة النقد العقلي للمثون عند المحدثين وضوابطه :**

**الصحابة والنقد العقلي للمثون:**

إذا تتبعنا مناقشات الصحابة واستدراك بعضهم على البعض، فإننا لانتزّد في القول بأنهم أعطوا مجالاً للنظر العقلي في الحديث، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أولاً: موقف ابن عباس رضي الله عنه في حديث الوضوء ممّا مسّت النار<sup>17</sup>.

روى الترمذي بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الوضوء ممّا مسّت النار ولو من ثور أقط"<sup>18</sup>، قال: فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة أتوضأ من الدهن؟ أتوضأ من الحميم؟ قال: فقال أبو هريرة: "يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له مثلاً"<sup>19</sup>.

فابن عباس استبعد صحّة الحديث بالنظر في متنه، حيث استنكر الوضوء من الحميم!

ثانياً: موقف السيدة عائشة من حديث: "الوضوء من حمل الحنازة".

روى الإمام أبو داود بسنده عن أبي هريرة \_ أنه قال: "من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ"<sup>20</sup>.

وأورد الزركشي حديث أبي هريرة أنّه قال: من غسل ميتاً اغتسل ومن حمله توضأ، فبلغ ذلك

عائشة رضي الله عنها فقالت: أو نجس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً؟<sup>21</sup>.

فاستنكر عائشة رضي الله عنها لثبوت هذا الحديث، كان استناداً إلى نقد متنه عقلياً بضرب من القياس

... فصحة سند هذه الروايات لم تمنعهم من إخضاعها للنقد العقلي.

**النقد العقلي عند المحدثين:**

ذهب العلماء إلى ردّ ما خالف المعقول، وكان شعبة يردّ حديث من يروي ما لا يقبله العقل، روى الراهمزمي

بسنده قال: قيل لشعبه من أين تعلم أنّ الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي ﷺ لا تأكلوا القرعة حتى تدبجوها علمت أنه يكذب"<sup>22</sup>.

قال الإمام الشافعي: لا تقوم الحجّة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً، منها: أن يكون من حدّث به ثقة في دينه

معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ..."<sup>23</sup>.

وقال ابن حبان: "وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإننا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في

كل شيخ من رواه خمسة أشياء"، الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة

فيه، والثالث: العقل بما يحدث من الحديث، والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي. والخامس: المتعري خبره عن

التدليس؛ فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب على روايته وكل من تعرّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به<sup>24</sup>.

قال الخطيب البغدادي: إذا روى الثقة المأمون خبرا متصل الإسناد رد بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول، فلا...<sup>25</sup>.

وقال: ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة كل دليل مقطوع به وإنما يقبل به فيما لا يقطع به مما يجوز ورود التعبد به كالأحكام التي تقدم ذكرنا لها وما أشبهها مما لم نذكره...<sup>26</sup>.

وقال: "باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث"<sup>27</sup>.

ذكر القاضي عياض: عن إبراهيم بن المنذر عن معن قال: سمعت مالكا يقول لا تأخذوا العلم عن أربعة وخذوا من سواهم لا يؤخذ من سفيه<sup>28</sup> معلى بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه...<sup>29</sup>.

قال البيهقي: "... وعلى الأحوال كلها حديث رسول الله ﷺ الثابت عنه قريب من العقول موافق للأصول لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضع الذي وضع به رسول الله ﷺ من دينه، وما افترض على الناس من طاعته، ولا ينفر منه قلب من اعتقد تصديقه فيما قال، وإتباعه فيما حكم به، وكما هو جميل حسن من حيث الشرع، جميل في الأخلاق حسن عند أولي الألباب..."<sup>30</sup>.

قال ابن الجوزي: "... فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"<sup>31</sup>.

من خلال هذه النصوص يمكن القول أنّ النقد العقلي للمتون كان مرعيا في العملية النقدية عند المحدثين على عكس ما يدعي خصوم السنة المشرفة ومن تبعهم، حيث ردّ عليهم الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه الأنوار الكاشفة بقوله: "أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث فالمتشبهون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكره مع القدر فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته"<sup>32</sup>.

#### أولا : مراعاة المحدثين للعقل عند السماع

يقول الأستاذ أبو غدة - رحمه الله -: "المراد بمراعاة العقل عند السماع فحص التلميذ الواعي وانتباهه لحال الشيخ الراوي الذي يريد أن يتلقى عنه قبل سماعه منه، فإذا وجده سيئ الحفظ أو مضطربا في الحديث، أو شديد التدليس عند التحديث، أو يروي الواهيات أو المنكرات، أو يسوق الموضوعات والخرافات، أو يقلب الأسانيد أو المتون، أو صاحب بدعة تتصل بحديثه أو لا تتصل، أعرض عن التحمل عنه أو السماع منه، وكانوا يتحرون أشد التحري عن حال الشيخ قبل الأخذ عنه"<sup>33</sup>.

قال الحسن بن صالح بن يحيى: كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا أتريدون أن تزوجه<sup>34</sup>، وقال إبراهيم النخعي: "كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل نظروا إلى صلاته وإلى سمته وإلى هيئته"<sup>35</sup>. وكثيرا ما كان بعض الطلبة يمتحنون الشيوخ قبل التلقي عنهم فيقبلون لهم بعض الأسانيد في بعض الأحاديث، ويكرهون عليها المتون، ويسألونهم عنها على أنها من أحاديثهم ورواياتهم يفعلون هذا عمدا، امتحانا للشيخ قبل السماع منه، فإن انتبه عرفوا ضبطه ومثانة حفظه، وشدة يقظته ودقة وعيه، وأخذوا عنه، وإن تلقن وأقر الحديث المقلوب والمغلوط تركوا الرواية عنه

ومن النماذج المشهورة في ذلك قصة يحيى بن معين مع شيخه الفضل بن دكين:

قال أحمد بن منصور الرمادي خرجت مع أحمد ويحيى إلى عبد الرزاق أخدمهما فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى لأحمد أريد أن أختبر أبا نعيم، فقال له أحمد: لا تزيد الرجل إلا ثقة فقال: يحيى لا بد لي، فأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم وجعل على رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه، ثم جاؤا إلى أبي نعيم، فخرج فجلس على دكان فأخرج يحيى الطبق فقرأ عليه عشرة ثم قرأ الحادي عشر فقال أبو نعيم ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبو نعيم ساكت فقرأ الحديث الثاني فقال ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث فانقلبت عيناه وأقبل على يحيى فقال أما هذا وذراع أحمد في يده فأورع من أن يعمل هذا وأما هذا يريدني فأقل من أن يعمل هذا ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفسه، فرمى به، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيى ألم أقل لك إنه ثبت، قال والله لرفسته أحب إلي من سفرتي<sup>36</sup>.

ونماذج مراعاتهم للعقل في قبول الحديث وردّه عند السماع كثيرة جدا في كتب الرجال، منها:

قال سفیان بن عيينة دخلت على الحجاج بن أرطاة وسمعت كلامه فذكر شيئا أنكرته فلم أحمل عنه شيئا وقال يحيى بن سعيد القطان: رأيت الحجاج بن أرطاة بمكة فلم أحمل عنه شيئا<sup>37</sup>.

وروى الإمام مسلم عن عبد الله بن المبارك، قال: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرز<sup>38</sup> الجزري - قاضي الرقة - لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما رأته كانت بكرة أحب إلي منه<sup>39</sup>. وقال ابن المبارك: "حملت عن أربعة آلاف، ورويت عن ألف"<sup>40</sup>.

قال محمد بن عمرو زنيح سمعت جريرا<sup>41</sup> قال رأيت ابن أبي نجيح، وجابرا الجعفي، وابن جريح فلم أكتب عن واحد منهم فقليل له ضيعة يا أبا عبد الله، فقال لا، أما جابر فكان يؤمن بالرجعة، وأما ابن أبي نجيح فكان يرى القدر، وأما ابن جريح فكان يرى المتعة<sup>42</sup>.

ثانيا: مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث وردّه عند التحديث - لا عند السماع والتحمل - وهو أمر

ناشئ عن أسباب كثيرة، منها:

أنّ المحدثين الحقاظ المتوسعين في جمع الحديث، جرت عادتهم على سماع ما يحدث به من الأحاديث و ما لا يحدث به، لأنه ينفع في وجوه كثيرة من علوم الحديث، ولذلك قرروا هذه القاعدة: "قال يحيى بن معين إذا كتبت فقمّش، وإذا حدثت ففتّش"<sup>43</sup>.

أي عند تحمل الحديث وتلقيه عن شيوخ الرواية، اجمع منه ما استطعت عن كل شيخ، وعند التحديث به وروايتك له وتلقيه عنك: لا تحدث إلا بحديث الشيوخ العدل والضابطين وبالمنتقى من حديثهم، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قال سفيان الثوري: إني لأروي على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه وأسمع من الرجل لا أعباً بحديثه وأحب معرفته<sup>44</sup>.

روى العقيلي بسنده عن أبي غسان، قال: جاءني علي بن المديني، فكتب عني عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة، فقلت: أي شيء تصنع بها؟ قال: أعرفها حتى لا تنقلب<sup>45</sup>.

قال أحمد بن حنبل: "لا تحل الرواية عن إسحاق بن أبي فروة"، وقال ابن معين: "إسحاق بن أبي فروة لا يكتب حديثه ليس بشيء"<sup>46</sup>.

قال الأعمش: حدثت بأحاديث على التعجب، فبلغني أنّ قوماً اتخوذوها ديناً؛ لا عدت لشيء منها<sup>47</sup>.

وروى الخطيب عن الإمام أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتبه، فقال له أحمد بن حنبل تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلم أنّها موضوعة، فلو قال لك قائل إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه فقال رحمك الله يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها وأعلم أنّها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت<sup>48</sup>.

ومنها: أن أولئك المحدثين المتوسعين في جمع الحديث، يتحملون الحديث عن الشيخ، لحسن ظنهم به عدالة وضبطاً، ولجبيّ حديثه على الجادة فيما يبدو لهم، ثم يتبين لهم كذب ذلك الشيخ أو أوهامه أو بلاياه، فيسكون عن رواية حديثه، وقد تحملوه وكتبوه، وقد يرمجون حديثه، أي يفسدون السطور بعد كتابتها ويضربون عليها في كتبهم ودفاترهم، كما تراه مذكوراً في تراجم طائفة كبيرة ممن روى عنهم الإمام أحمد في مسنده أو غيره،

وهذه بعض الأمثلة والنماذج على ذلك:

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أخبرنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو الجواب حدثنا عمار بن رزيق عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر المدائني قال أبي: واسمه عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب قال إني أضرب على حديثه، وأحاديثه موضوعة، وأبي أن يحدثنا عنه<sup>49</sup>.

قال الخطيب: "حدثني علي بن محمد بن نصر قال سمعت حمزة بن يوسف يقول سمعت أبا عمر بن حيويه يقول كان أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة في جامع براثي يملئ مثالب أصحاب رسول الله ﷺ أو قال الشيخين أبا بكر وعمر فتركت حديثه لا أحدث عنه بشيء وما سمعت عنه بعد ذلك شيئاً"<sup>50</sup>، وقال ابن معين: "كتبنا عن الكذابين، ثم سجرنا به التنوير"<sup>51</sup>.

## ثالثا: مراعاة المحدثين العقل عند الحكم على الرواة:

إن الحكم على الراوي جرحا أو تعديلا، متوقف على معرفة أسباب الجرح والتعديل وما تعلق بها من ضوابط.... وهذا الأمر لا يمكن أن يتم بفقد العقل، إذ بالعقل يحصل التمييز بين أسباب الجرح وأسباب التعديل، كما أن المحدثين يستخدمون العقل في الحكم على الراوي بالنظر في مروياته، يقول الشيخ المعلمي اليماني: "والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر. ويقولون للخبر الذين تمتنع صحته أو تبعد: (منكر) أو (باطل)، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتشبهون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً"<sup>52</sup>.

## رابعاً: مراعاة المحدثين العقل عند الحكم على متون الأحاديث

إن منهج المحدثين منهج دقيق ومتكامل، إذ لم يكتفوا بصحة الإسناد، للحكم بصحة الحديث بل نظروا في معناه أيضاً من حيث مخالفته أو موافقته للأصول الثابتة، والقواعد المقررة، كما جعلوا من دلائل الوضع في الحديث، مخالفته للمعقول...<sup>53</sup>.

## المطلب الرابع: التطبيقات

أولاً : الاستحالة العقلية: أي اشتغال الحديث على منكر أو مستحيل.

## المثال الأول:

قال أبو علي الأهوازي، وحدثنا عمر بن داود بن سلمون قال حدثنا محمد بن عبد الله الرفاعي قال حدثنا علي بن محمد بن منصور النيسابوري قال حدثنا حسين بن غالب عن عبد الله بن لهيعة عن يونس بن يزيد عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أسماء قالت: قال رسول الله ﷺ: "رأيت ربي عز وجل على جمل أحمر، عليه إزار وهو يقول: قد سمحت، قد غفرت إلا المظالم، فإذا كانت ليلة المزدلفة لم يصلد<sup>54</sup> إلى السماء الدنيا، وتنصرف الناس إلى مني"<sup>55</sup>.

هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال، ولا يحتاج لاستحالته أن ينظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات

كان مردوداً والرسول ﷺ منزه أن يحكي عن الله عز وجل ما يستحيل عليه، وأكثر رجاله مجاهيل، وفيهم ضعفاء. أنبأنا محمد بن ناصر عن يحيى عبد الوهاب بن منده قال: حديث الجمل باطل موضوع على رسول الله

ﷺ<sup>56</sup>.

وقال ابن الجوزي بعد ما ذكر حديث الفرس<sup>57</sup>: "واعلم أننا خرجنا رواية هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار روايته، لأن المستحيل لو صدر عن الثقات ردّ ونسب إليهم الخطأ."



ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات، فأخبروا أنّ الجمل قد دخل في سمّ الحياض، لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره" 58.

فابن الجوزي ذكر أنّ بعض المتون لا تحتاج إلى النظر في أسانيدها، حتى لو كان جميع الرواة ثقات إذا حدثوا بأمر مستحيل.

### المثال الثاني:

قال السيوطي: ومن أوضح أمثله ما أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق عبید بن غنم النخعي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: في كل أرض نبي كنيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى، وقال صحيح الإسناد، ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي قال إسناده صحيح، ولكنه شاذ بمرّة 59.

### المثال الثالث:

قال الإمام البخاري: حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب يقول قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران" والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك" 60.

بتبعي لأقوال العلماء في شرح هذا الحديث، وجدت أنّ أكثرهم ذهبوا إلى أن المرفوع من هذا الحديث إلى قوله "أجران" فقط والباقي موقوف من قول أبي هريرة، إذ يستحيل عقلاً أن يتميّ الرسول ﷺ الرقّ لمقام النبوة، وأيضاً كيف يبرّ أمّه المتوفية!

قال ابن حجر: قوله والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك، ظاهر هذا السياق رفع هذه الجملة إلى آخرها، وعلى ذلك جرى الخطابي والكرماني... وحزم الداودي وابن بطال وغير واحد، بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة، ويبدّل عليه من حيث المعنى قوله وبرّ أمي، فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرّها 61.

وقال في النكت: "فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكاً - وأيضاً فلم يكن له أم يبرّها، بل هذا من قول أبي هريرة - أدرج في المتن" 62.

وقال البدر العيني: "..... وقد صرح بالإدراج الإسماعيلي من طريق آخر عن عبد الله بن المبارك بلفظ والذي نفس أبي هريرة بيده إلى آخره وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب ( البر والصلة ) عن ابن المبارك وصرح مسلم أيضاً بذلك، ثم قال: وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته" 63.

**المثال الرابع :**

ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم<sup>64</sup> عن أبيه عن جده مرفوعاً أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعة وسَلَّت عند المقام ركعتين<sup>65</sup>.

وقد اشتهر عبد الرحمن بن زيد بهذه العجائب المخالفة للعقل، قال الشافعي: ذكر مالك بن أنس رجل حدثنا فقيل له من حدثك؟ فذكر إسناداً، فقال له مالك اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يحدثك عن أبيه عن نوح<sup>66</sup>.

**المثال الخامس:**

روى علي بن أحمد العكي عن أبي غزوية عن عبد الوهاب بن موسى عن مالك عن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ لما حجَّ مرَّ بقبر أمه آمنة، فسأل الله عز وجل فأحيهاها، فأمنت به، فردّها إلى حفرتها<sup>67</sup>.

حكم الدارقطني ببطلان السند والمتن حيث قال: ولا يصحّ لأبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة شيء، وهذا كذب على مالك، والحمل فيه على أبي غزوية، والمتهم بوضعه هو أو من حدّث به عنه، وعبد الوهاب بن موسى ليس به بأس<sup>68</sup>.

**المثال السادس**

حديث أن الإنسان الذي لا تنهاه صلاته عن الفحشاء والمنكر، فإنّه يزداد بعداً من الله تعالى<sup>69</sup>. إن ظاهر هذا الحديث يدل على أن المصلي صلاة صحيحة، إن كان ممن يرتكب بعض المعاصي، فإن صلاته تزده بعداً عن الله! وإنّ الثابت في الأحاديث الصحيحة أنّ الصلاة مكفرة للذنوب، فكيف تكون مكفرة ويزداد بها بعداً؟ ! هذا مما لا يعقل! وقد حكم الدارقطني ببطلانه<sup>70</sup>، وكذلك ابن الجنيّد<sup>71</sup>.

وبين الشيخ الألباني بعد تخريج الحديث أنه مما لا يعقل، وليس له شاهد من الشرع<sup>72</sup>.

فلاحظ أنّ محصّلة أقوال العلماء المتقدمة مفادها تضعيف هذا الحديث لأنه يخالف المعقول.

**نتائج البحث :**

بناء على ما تقدم في هذا البحث، يمكن القول إنّ من أهمّ النتائج التي توصلت إليها، مايلي:

- 1- النقد العقلي لمتن الحديث، لا يعني أن العقل مقياس لقبول الشرع أو رده
- 2- شكّل النقد العقلي لمتون السنة أحد المقاييس المهمّة عند الصحابة رضي الله عنهم
- 3- أصالة النقد العقلي للمتون عند المحدثين
- 4- صحة سند الرواية لا يقتضي صحّة الحديث
- 5- من دلائل الوضع في الحديث، مخالفته للمعقول
- 6- من خلال الأمثلة التطبيقية المتقدمة يمكن القول أنّ النقد العقلي للمتون كان مرعياً في العملية النقدية عند المحدثين.

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا.

## الحواشي والهوامش

- 1 - أبو الحسين أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام محمد هارون ، ط ، دار الفكر 1979م . باب :عقل ، 69/4
- 2 - ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر، مادة (عقل)، 458/11
- 3 - ابن منظور ، لسان العرب ، 458/1
- 4 - إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ت: أحمد عبد الغفور عطار ، ط4، 1407 هـ ، دار العلم للملايين - بيروت، 1767/5.
- 5 - علي بن محمد بن علي الجرجاني ، التعريفات ، تحقيق : إبراهيم الأبياري، ط 1 ، 1405 ، دار الكتاب العربي - بيروت ، س/187
- 6 - الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين ، العقل وعلاقته بالنص الشرعيّ ، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدوليّ ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية 2012م، الموقع: [www.Tassel.com](http://www.Tassel.com)
- 7 - المرجع السابق
- 8 - سورة الذاريات 56
- 9 - إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي ، الموافقات ، ت:أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ط 1 ، دار ابن عفان ، 1977م ، 209/3
- 10 - أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ت :أنور الباز - عامر الجزار، ط3 ، دار الوفاء ، 2005 م ، 491-490/11
- 11 - أحمد بن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ، ت:محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية ، الرياض 1391هـ ، 83/1
- 12 - وقد فصل القول الشاطبي وقدم الأدلة مع مناقشتها بكلام نفيس .انظر الشاطبي ، الموافقات ، 207/3 وما بعدها .
- 13 - محمد الغزالي أبو حامد ، المستصفى في علم الأصول ، ت : محمد عبد السلام عبد لشافي ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1413هـ ، 250/1
- 14 - أحمد بن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ، 46/1
- 15 - عدم كفاية المخزون العلمي في كثير من النفوس، وهو الذي يلزم في التعامل السليم مع النص الشرعي، بطلان الاعتقادات الأساسية المختزنة في النفس، مخزون الهوى الذي استقر في النفس، من حيث كنهه ونوعه وشدته، ومن المؤثرات السلبية على النفس وعقلها عدو سلط عليها للابتلاء وهو الشيطان ومحاولاته الدائمة لإغواء عباد الله.) انظر الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين، العقل وعلاقته بالنص الشرعيّ . بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدوليّ ، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية 2012م، الموقع: [www.Tassel.com](http://www.Tassel.com)
- 16 - انظر: المرجع السابق
- 17 - الإمام مسلم ، الجامع الصحيح ، كتاب الحيض ، باب الوضوء مما مست النار ، 187/1 ، ح 814
- 18 - أقط: بفتح المهمزة وكسر القاف، وهو لبن مجفف مستحجر.انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية ، بيروت 215/1 وانظر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي
- المكتبة العلمية - بيروت ، 1399هـ - 1979م ، 141/1
- 19 - الإمام الترمذي ، جامع الترمذي ، أبواب الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار، 114/1 ، رقم 79 ، قال الشيخ الألباني: "حسن".وانظر صحيح ابن حبان ، ت: شعيب الأرئوط ، كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء ، 416/3 ، رقم 1134 ، وقال شعيب الأرئوط: إسناده صحيح".

- 20 - أخرجه أبو داود ، السنن ، كتاب الجنائز ، باب ماجاء في الغسل من غسل الميت ، 172/3 ، رقم 3163 بلفظه ، والترمذي ، الجامع ، أبواب الجنائز ، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت ، 318/3 ، رقم 993 ، قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن ، وقال الألباني: صحيح" ، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، المكتب الإسلامي ، ص 1135 ، رقم 11348
- 21 - محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصّحابة ، ت: سعيد الأفغاني ، ط1 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1939م ، ص (121-122)
- 22 - الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، ت: د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1404هـ ، (ص316)
- 23 - الامام الشافعي ، الرسالة ، ص 370 ، المسألة 1001
- 24 - محمد بن حبان البُستي ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ت: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، 151/1
- 25 - الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي ، ص 239
- 26 - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ت: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ص 432
- 27 - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 429
- 28 - السِّفَةُ والسِّفَاهُ والسِّفَاهَةُ حِقْفَةُ الحِلْمِ وقيل نقيض الحِلْمِ وأصله الحنفة والحركة وقيل الجهل.... وقال بعض أهل اللغة أصل السِّفَةُ الحِقْفَةُ ومعنى السفية الخفيفُ العقل) ، انظر: لسان العرب ، 497/13
- 29 - القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، ت: السيد أحمد صقر ، ط1 ، القاهرة 1970م ، ص 60 ، وانظر الكفاية ، ص 116
- 30 - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنّة ، ط3 ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة 1399هـ ، ص 26
- 31 - ابن الجوزي ، الموضوعات ، 106/1
- 32 - عبد الرحمن المعلمي ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والجمازفة ، مطبعة الأشراف ، لاهور ، باكستان 1982م ، ص 4
- 33 - عبد الفتاح أبو غدة ، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث ، ط1 ، مطابع دار عالم الكتب ، بيروت 1984م ، ص 91
- 34 - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 92
- 35 - الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 157
- 36 - ابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، 247-243/8
- 37 - علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ، السنن ، ت: السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت 1386 هـ ، 173/3
- 38 - (عبد الله بن محرز بمهمات الجزري القاضي، متروك من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر ) ، انظر : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ، (1406 - 1986) ، سوريا ص/ 320 رقم 3573
- 39 - الإمام مسلم ، مقدمة الجامع الصحيح ، 21/1
- 40 - شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، فتح المغيث ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان 1403هـ ، 371/2
- 41 - جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي أبو عبد الله الرازي القاضي. ولد بقرية من قرى أصبهان ونشأ بالكوفة ونزل الري. روى عن عبد الملك بن عمير وأبي إسحاق الشيباني ويحيى بن سعيد الأنصاري.... وعنه إسحاق بن راهويه وعلي بن المدني ويحيى بن معين كان ثقة
- يرحل إليه وقال ابن عمار الموصلي حجة كانت كتبه صحاحا" ، انظر: تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني 65/2
- 42 - ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، 65/2
- 43 - ابن حجر ، الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 43/1

- 44 - العقيلي ، الضعفاء ، 40/1
- 45 - المرجع السابق 102/1
- 46 - العقيلي ، الضعفاء ، 102/1
- 47 - أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، ت: وصي الله بن محمد عباس ، ط1 ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1408 هـ ، 416/2
- 48 - الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي ، 192/1 ، ترجمة 1580
- 49 - انظر الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد 172/10
- 50 - انظر ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس الكوفي المعروف بابن عقدة ، تاريخ بغداد ، 22/5
- 51 - ابن حجر ، تهذيب التهذيب. 250/11 ، رقم 462
- 52 - عبد الرحمن المعلمي ، الأنوار الكاشفة ، ص 5
- 53 - انظر المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، ابن القيم ، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب 1403 هـ ، ص 50 ، وانظر ابن الجوزي ، الموضوعات ، 106/1
- 54 - يصلد : يصلد يصلدا، ترقي" ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ، باب صلد ، 256/3
- 55 - ابن الجوزي ، الموضوعات ، 125/1
- 56 - ابن الجوزي ، الموضوعات ، 125/1
- 57 - ابن الجوزي ، الموضوعات ، 105/1
- 58 - ابن الجوزي ، الموضوعات ، 106/1
- 59 - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط1 ، الرياض 233/1
- 60 - البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ، 900/2 ، رقم 2410 ، ومسلم في الجامع الصحيح ، كتاب الأيمان ، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله ، 94/4 ، رقم 4410
- 61 - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، 1379 هـ ، 176-175/5
- 62 - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، 1379 هـ ، 176-175/5
- 63 - بدر الدين العيني الحنفي ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، 28-27/20
- 64 - قال الساجي وهو منكر الحديث وقال الطحاوي حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف وقال الحري غيره أوثق منه وقال الجوزجاني أولاد زيد ضعفاء وقال الحاكم وأبو نعيم روى عن أبيه أحاديث موضوعة وقال ابن الجوزي أجمعوا على ضعفه (انظر: التهذيب ، ابن حجر ، 162-161/6 ، رقم 361
- 65 - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف ، 48/2
- 66 - ابن عدي ، الكامل ، 270/4
- 67 - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، ط3 ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت 1986 ، ت: دائرة المعارف النظامية ، الهند 192/4 ، رقم 510
- 68 - ابن حجر ، لسان الميزان ، 192/4
- 69 - الطبراني، المعجم الكبير ، ج 11 / ص 55 حديث رقم: 11025 "وقد روي مرفوعا وموقوفا، أما الموقوف فلم يروه إلا الطبري بسنده عن ابن عباس قال "من لم تأمره صلاته إلى آخر الحديث" أما المرفوع فرواه الطبراني بسنده عن ابن عباس قال "قال رسول الله ﷺ من لم تنته صلاته...." وروي مرفوع أيضا من حديث ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك. انظر: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن

- محمد الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، ت: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط1 دار ابن خزيمة - الرياض - 44/2:هـ:1414
- <sup>70</sup> - جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، ت: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط1 دار ابن خزيمة - الرياض - 44/2:هـ:1414
- <sup>71</sup> - الذهبي ميزان الاعتدال، (3/293)
- <sup>72</sup> - محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ط1، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1992م، (58/1)